

دكتور
محمد رفيع عثمان

رياسة الدولة

في الفقه الإسلامي

دار الكتاب الجامعي

سيد محمود وشركاه

ت ٩٨٦٥٤١

مكتب ايمان للاله الكاتبة

٩ ش زكى بالتوفيقية - القاهرة

ت ٧٥٤٧٤٥

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله إمام المتقين ،
وخاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى
يوم الدين .

وبعد ، فإن رئيس الدولة الإسلامية قد لقبه المسلمون في العصور
الإسلامية الأولى بالخليفة ، وأمير المؤمنين ، والإمام الأعظم ، وكان ثمة
ظروف وأسباب أدت إلى ظهور هذه الألقاب للقائم بأمر المسلمين .

ولما كان رئيس الدولة الإسلامية قد لقبه المسلمون بالخليفة ، وأمير
المؤمنين ، والإمام الأعظم ، فقد عرف المنصب الذى يتولاه باسم الخلافة ،
وإمارة المؤمنين ، والإمامة العظمى . بيد أن مباحث الكلاميين والفقهاء التى
تعرضت لهذا المنصب قد عرفت بمباحث الإمامة العظمى ، وذلك لأن الشيعة^(١)
لما كانوا هم أول من ارتاد البحث فى المسائل المتصلة بمنصب رئيس الدولة ،
وكانوا يطلقون على على بن أبى طالب رضى الله عنه لقب الإمام ، تعريضا
بمذهبهم فى أنه أحق بإمامة الصلاة بعد رسول الله والخلافة من أبى بكر رضى الله
عنه ، وكانوا يطلقون هذا اللقب أيضا على من يسوقون إليه منصب الخلافة
من بعد على ، لما كانوا كذلك سموا المسألة التى تثار النقاش حولها بينهم وبين
مخالفهم من الخوارج ، والمعتزلة ، وأهل السنة ، مسألة الإمامة العظمى ، ولم يجد
غير الشيعة داعيا إلى تغيير اسم الإمامة العظمى بغيره ، ولعلمهم رأوا أن اسم

(١) المراد بالشيعة الجماعات التى تمتد أن على بن أبى طالب رضى الله عنه كان أولى
من غيره فى رئاسة الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« الإمامة العظمى ، من الألفاظ الموحية ، التي تشعر بوجوب أن يكون رئيس الدولة الإسلامية ، مثالا يحتذى به سائر أفراد الأمة في التمسك بأهداب الدين .

وقد أخذت رئاسة الدولة ، أو الخلافة ، أو الإمامة العظمى ، من اهتمام الأمة الإسلامية قدر أقل أن حظيت بمثله مسألة من المسائل : وأحدثت نزاعا سياسيا وفكريا حادا بين طوائف الأمة الإسلامية خلال العصور المختلفة ، نزاعا أدى فيه السيف دوره في بعض الأحيان ، وأدى فيه كل من اللسان والقلم دوره في كثير من الأحيان ، وعظم الشقاق والخلاف . حتى أدخل فيها المتبعون الكثير مما ينبذه الإسلام وينبوه عنه . فادعى بعض الشيعة صفات الأئمة شاركوا فيها الأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه ، كقولهم بعصمة الإمام الأعظم عن الخطأ والذنوب ، وبأنه أكثر الناس ثوابا ، وبظهور المعجزة على يده . بل بالغ بعضهم في الغلو ، فادعوا دعاوى خلعوا بها ربة الإسلام من أعناقهم ، مما حدا بالكثيرين من علماء الأمة على أن يهبوا بأقلامهم وألسنتهم ، لدرء هذا الغرر الزاحف على معتقد المسلمين .

ولم يقتصر أمر رئاسة الدولة على هذا ، بل رأى فيها المستشرقون ميدانا يدسون فيه بأقلامهم على نظام الحكم في الإسلام ، حتى اغتر يبحوثهم بعض حملة الأقلام من أبناء هذه الأمة ، فأصبحوا ينادون بأفكارهم ، ويرطنون برطنتهم .

ويضاف إلى ما ذكرناه ، أنه على الرغم من أن ثمة بحوثا سياسية إسلامية ، مخصصة غاية الإخصاب ، لشوامخ في الفكر الإسلامى ، كعبد الجبار بن أحمد المعتزلى (٤١٥ هـ) وأبى الحسن الماوردى (٤٥٠ هـ) وابن حزم الظاهرى (٤٥٦ هـ) وأبى يعلى الخنبلى (٤٥٨ هـ) وإمام الحرمين الجوينى (٤٧٨ هـ) وحجة الإسلام الغزالى (٥٠٥ هـ) وعمر بن محمد النسفى (٥٣٧ هـ) وعبد الكريم الشهرستانى (٥٤٨ هـ) وفخر الدين الرازى (٦٠٦ هـ) وبحي الدين النووى

(٦٧٦ هـ) وابن تيمية (٧٢٨ هـ) وعضد الدين الإيجي (٧٥٦ هـ) وسعد الدين التفتازاني (٧٩٢ هـ) والسيد الشريف الجرجاني (٨١٦ هـ) وعز الدين ابن جماعة (٨١٩ هـ) والقلقشندي (٨٢١ هـ) والكمال بن الهمام (٨٦١ هـ) والكمال بن أبي شريف (٩٠٥ هـ) وغيرهم .

نقول : على الرغم من وجود البحوث السياسية الإسلامية لهذه القمم الشاخنة ، فإننا نرى بعض المحدثين يجرمون على ادعاء أن الفقه الإسلامي بعيد عن ميدان البحوث الدستورية ، وأن فقهاء الإسلام قد نكصوا عن التعرض للمباحث السياسية على النحو الذي يليق بذكائهم وبالفقه الإسلامي .

من كل ما سبق ، ندرك مدى أهمية موضوع رئاسة الدولة وخطورته ، ولهذا أيضا كان اختياري للكتابة في موضوع « رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي » ، لنبرز فيه رحابة تعاليم الإسلام ، وشموها لأمر الناس كلها بالتنظيم وتقعيد القواعد لها تحكمها ، حتى في الملك الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني كما يقول ابن خلدون ، ولنثبت بهذا البحث بطلان دعوى الانفصال بين الدين والدولة في الإسلام ، وهي الدعوى التي يدعيها أعداء الإسلام ، ويروجون لها . هم والذين خدعوا بأرائهم وأفكارهم . ولنبرز فيه الفكر السياسي لفقهاء الإسلام ، الذين لم يألوا جهدا في خدمة دينهم ، حتى بلغوا الغاية في ذلك ، لإخلاصهم فيما وهبوا أنفسهم له .

وكان منهجي الذي سرت عليه في بحثي هذا ، أتى وليت وجهي أولا شطر المصدر القديم ، آخذ منه الرأي في المسألة المطروحة للبحث . وأقارن بين المصادر ، وأناقش أدلة الآراء ، حتى أضل في النهاية إلى استخلاص رأي يطمئن له عقلي وقلبي فأدفع عنه .

ولم يمنعني هذا من التعرّيج على ما كتبه المحدثون من البحوث ذات الصلة بموضوع رئاسة الدولة أو الإمامة العظمى ، حتى يكون أفق البحث قد اتسع . بقدر الاستطاعة - للآراء والأفكار القديمة والحديثة ، وقد تبين أن بعض

الأقلام الحديثة - مستشرقين وغيرهم - قد نددت في بعض الأحيان عن الدقة العلمية المبذورة في كل بحث علمي ، وقد نبهنا على ذلك ، ورددنا عليه في مواضع عديدة من هذا البحث .

هذا ، وقد خططت لأن تكون دراستي لرياسة الدولة أو الإمامة العظمى في مقدمة ، وخمسة فصول ، وخاتمة .

أما المقدمة ، فقد جعلتها من مبحثين :

أولهما : الحكم عند العرب قبل الإسلام .

وثانيهما جعلته خاصاً بإثبات أن رياسة الدولة أو الإمامة العظمى مبحث فقهي ، وليست من مباحث علم الكلام كما كان يعتبرها الكثيرون من قدامى العلماء الذير كتبوا في هذا الفن .

وأما الفصل الأول ، فقد خصصته لبيان موقف الفقه الإسلامي تجاه نصب الرئيس الأعلى للأمة .

وخصصت الفصل الثاني لبيان الشروط المطلوب توافرها فيمن يصلح أن يتولى منصب رئيس الدولة .

ثم عقدت الفصل الثالث لبيان الوسائل أو الطرق التي تنعقد بها الرياسة عند جماهير الأمة الإسلامية وغيرهم .

ثم جعلت الفصل الرابع خاصاً بالعلاقة بين الأمة ورئيس الدولة .

والفصل الخامس والآخر خصصته لبيان طبيعة هذا النظام في الرياسة الذي عرفه المسلمون .

وأما الخاتمة فقد استعرضت فيها أهم النتائج التي توصل إليها بحثنا في رياسة الدولة أو الإمامة العظمى .

وأخيراً ، فإنني أحد الله تبارك وتعالى وأستجد له شكراً على أن هيا لهذا البحث فرصة الطبع والنشر ، بعد أن قدمته إلى كلية الشريعة والقانون بجامعة

الأزهر ، وحصلت به بتوفيق من الله تعالى على درجة دكتوراه ، في تلمعة
الإسلامي المقارن مع مرتبة الشرف الأولى ، وكان ذلك في يوم السبت
الموافق الثالث عشر من شهر ربيع الأول سنة إحدى وتسعين وثمانية وألف
من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم والثامن من شهر مايو سنة إحدى وسبعين
وتسعمائة وألف من التاريخ الميلادي .

والله تعالى أسأل أن يهيئ لنا جميعا سبيل رضاه ، وأن يوفقنا دائما لخدمة
دينه ، إنه الهادي إلى سواء السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

دكتور محمد رأفت عثمان

الثلاثاء ٢١ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ هـ
(١ من شهر يونيو سنة ١٩٧٥ م)